

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٦٧

تعيين نائب المدير العام للشئون الفنية والاقتصادية
بالمؤسسة المصرية العامة لمواد البناء والحراريات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة
وشركات القطاع العام ،وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام
العاملين بالقطاع العام ،**قرار :**مادة ١ - عين كل من السيدين : المهندس ابراهيم ابراهيم الرداد
في وظيفة من الدرجة الأولى ببنية المواصلات السلكية والاسلكية تقلان من
ديوان عام وزارة المواصلات ، والمهندس محمد عبد المنعم محمد سليمان
المهندس في وظيفة من الدرجة الأولى بديوان عام وزارة المواصلات .**قرار :**

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر براسة الجمهورية في ٢٨ المحرم سنة ١٣٨٧ (٨ مايو ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢١٥ لسنة ١٩٦٧

تعيين مستشارين فنيين للمؤسسة المصرية العامة لسكك حديد

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة
وشركات القطاع العام ،وعل القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين
القطاع العام ،**قرار :**

مادة ١ - عين كل من :

(١) السيد المهندس مصطفى فتحي ،

(٢) السيد المهندس أحمد محمد بكرى ،

مستشارين فنيين للمؤسسة المصرية العامة لسكك حديد ، ويستمر كل منها
تقاضى المرتب ربدل التسليل الذى يتلقاه حالياً .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر براسة الجمهورية في ٢٨ المحرم سنة ١٣٨٧ (٨ مايو ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٧

تعيين عضوين في بجمع اللغة العربية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء بجمع اللغة العربية
بجمهورية العربية المتحدة ،وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧١٨ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم قطاع الثقافة
والإرشاد القومي والسياسة ،

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم وزارة الثقافة ،

وعل قرار وزير التربية والتعليم رقم ٣١ لسنة ١٩٦٦ بالائحة الداخلية
لجمع اللغة العربية ،**قرار :**

جريدة الرسمية العدد ٦٣ الصادر في أول يونيو سنة ١٩٦٧

جمال عبد الناصر

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٥٥ لسنة ١٩٦٥ بشأن إعادة تنظيم المؤسسة المصرية العامة للقطن ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٥٦ لسنة ١٩٦٥ يضم الشركة المساهمة لتجارة وتصدير الأقطان والشركة المصرية للقطن والتجارة وشركة فرغلي لتجارة الأقطان والأعمال المالية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٣٦ لسنة ١٩٦٥ بادماج مصلحة التأمين في المؤسسة المصرية العامة للتأمين ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٣ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم قطاع الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام ،

وعلى قرار وزير الصناعة رقم ٨٨٩ لسنة ١٩٦٣ بادماج شركات مصانع

الزيوت الطيرية وكوزيليات الفازية والنبيلة المصرية ،

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرار :

مادة ١ - يصنف نشاط التأمين والمعاينات بالشركة المساهمة لتجارة وتصدير الأقطان التابعة للمؤسسة المصرية العامة للقطن وينقل العاملون الذين يزاولون هذا النشاط من هذه الشركة إلى المؤسسة المصرية العامة للتأمين بفاتحهم ومرتباتهم الحالية .

ويمحوز بقرار من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين قبل هؤلاء العاملين أو بعضهم إلى وحدة أو أكثر من الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة المذكورة .

مادة ٢ - تضم بعثات لينا للروابح والمعطور ومتاجلات بيتول للتجميل وألة الأدريزول وألات صب الكيسول بالشركة المساهمة لتجارة وتصدير الأقطان التابعة للمؤسسة المصرية العامة للقطن إلى شركة القاهرة للخلاصات الغذائية التابعة للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية وينقل العاملون بذلك المعامل والعاملون على الآلات المشار إليها بفاتحهم ومرتباتهم الحالية إلى الشركة المذكورة .

مادة ٣ - يضم مصنع القلنس الصناعي (الأستيكورك) بالشركة المساهمة لتجارة وتصدير الأقطان إلى قطاع الصناعة .

وينقل العاملون بذلك المصنع بفاتحهم ومرتباتهم الحالية إلى القطاع المذكور .

قرار :

مادة ١ - يعين عضواً في جمع اللغة العربية كل من :

(١) السيد الأستاذ الدكتور عبد العزيز الدين الدين الدين ، ممثل جمهورية العراق .

(٢) السيد الأستاذ أحمد توفيق المدنى ، ممثل جمهورية الجزائر .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر براسة الجمهورية في ٢٨ المحرّب ١٣٨٧ (١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٦٥ لسنة ١٩٦٧

بشأن تصفية بعض الأنشطة وقلتها من الشركة المساهمة لتجارة وتصدير الأقطان

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن تأميم بعض الشركات والمنشآت ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ في شأن سلطات الوزارة ومسئولييات كل منهم في تحقيق الأهداف بالنسبة للمؤسسات العامة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات العامة الصناعية ،

وطلي قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٤ لسنة ١٩٣٩ بادماج شركات التأمين ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٦ لسنة ١٩٦٥ بادماج مؤسسة الادخار في المؤسسة المصرية العامة للتأمين ،